

أمثلة النحويين بمرافقتها ورورها في تقنين القواعد والأحكام

دكتور

محمد الزين زروق

كلية الآداب للبنات بالدمام

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على صفة خلقه النبي
العربي المبعوث رحمة للعالمين ، بلسان عربي مبين ، وعلى آله
وأصحابه أجمعين ، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن علم النحو من أجل وأعظم العلوم العربية أصالة ، وأرفعها
مكانة ، وأوفرها مادة ، وأغزرها تراثا ، فهو ملك العربية وميزانها
وقانونها الذي تحكم به في كل صورة من صورها ، فيه تستخلص حقائق
أحكام الشريعة ، وتفهم دقائق التفسير وأحاديث المصطفى عليه الصلاة
والسلام فلا تقتصر وظيفته على معرفة الاعراب والبناء وغيرهما ، بل
تمتد وظيفته إلى أبعد من ذلك وأوسع ، يقول أبو القاسم الزجاجي
موضحا هذه الوظيفة والغاية من علم النحو : الفائدة فيه الوصول
إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة ، صوابا غير مبدل ولا مغير ،
وتقويم كتاب الله عز وجل الذي هو أصل الدين والدنيا ، ومعرفة أخبار
النبي ﷺ ، وإقامة معانيها على الحقيقة ، لأنه لا تفهم معانيها على
صحة إلا بتوفيقها حقوقها من الاعراب « (١) » .

ويقول أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : لا يصح الشعر
ولا الغريب ولا القرآن الا بالنحو . النحو ميزان هذا كله (٢) ، وقال
أيضا : « تعلموا النحو فإنه أعلى المراتب » (٣) ، وإذا كان علم النحو
بهذه المكانة والأهمية فلا عجب أن يفرغ له - بكل همة ونشاط - العباقرة
من علماء هذه الأمة العظيمة ، ومن سلفها الصالح ، يجمعون
أصوله ويثبتون قواعده وأحكامه ، ويرفعون شأنه
وينيانه ، في اخلاص نادر وعزيمة لا تعرف الضعف ، وصبر لا يعرف
النقاد ، مع براعة فائقة ودقة متناهية .

ولعل سائلا يسأل عن دواعي وضع هذا العلم العظيم ، فنقول : تكاد
الآراء تجمع على أن علم النحو العربي وضع من أجل فهم القرآن
الكريم وحفظه من التحريف واللحن ، وسلامة اللغة العربية من الخطأ
واللحن ، سواء أكان اللحن في بنية الكلمة أم في نظمها في سياق
الكلام .

وحينما بدأ هؤلاء العلماء من النحويين في استنباط القوانين
والأحكام والأصول النحوية التي تضبط اللغة العربية وتصونها من
اللحن و (التحريف) وضعوا لهذا الاستنباط أسسا متينة وضوابط
عولوا عليها في اطراد تلك القوانين والأحكام ، ولعل أهم تلك الأسس
والضوابط تتمثل في : السماع والتعليل والقياس والاستقراء الدقيق ،
فقد شكّل القرآن الكريم وقرآته مددا لا ينضب لقوانين النحو
ومن النحويين من توسع في القياس وفتح أبوابه ليقاس على القاعدة
مالم يسمع من العرب ، ويحمل عليها حملا ، ومنهم الحفاظ الذين
يؤثرون السماع ويعتدون بالرواية ، وبجانب هذه الأسس والضوابط
وأحكامه وأصوله .

والحق أن ظاهرة الاعراب شغلت النحويين منذ وضع النحو ، فهم يرون أن الاعراب فرع المعنى ، ولا شك في هذا حيث أن الحركة الاعرابية عندما تظهر على الكلمة ، تكون حاسمة في تحديد المعنى دون معين من قرائن أخرى ، ومن ثم غاننا نجد النحويين قد توسعوا في وجوه الاعراب ، مما دعاهم الى وضع بعض الافتراضات والتقديرية وصولا لتفسير المعاني ، وتأصيلا لبعض القوانين والأحكام النحوية ، وبيان الأوجه الاعرابية الجائزة ، ولهذا ابتكروا بعض الأمثلة مما لم تتكلم به العرب ، وكثيرا ما صرحوا بأن هذا المثل المبتكر هو تقريب أو تمثيل . ولعل هذا الصنيع شبيه بما فراه عند علماء القراءات والمحتجين لها - كأبي زكريا القراء وأبي جعفر الطبري - من قولهم : « ولو قرأ قارئ كذا لكان صوابا أو لكان وجها » (٤) ثم يأخذون في توجيه ذلك . مع أنهم يعلمون أن هذا الذي يجوزون قراءته ليس من المتواتر ، ولكنه يصح لغة أو نحوا ، ومعلوم أن التواتر شرط في قبول القراءة . وبهذا يتبين لنا أن تلك الأمثلة التقريبية التي ابتكرها النحويون ، هي اتجاه فرضته الصنعة النحوية والمراد قوانينها وأحكامها ، ولا شك أن طبيعة علم النحو تقتضى كثرة فى الشواهد والأمثلة ، ذلك لأنه علم وضع نثببت أصول قانون العربية وضبطها ، ولا يتم هذا المقصد الا اذا دعم بالأدلة والبراهين القوية ، وهذا ما فطن له علماء النحو . فما من قاعدة أقاموها أو أصل أقروه الا وأقاموا عليه طائفة من الشواهد والأدلة والأمثلة المتنوعة ، ما بين آية قرآنية ، أو حديث نبوى شريف ، أو قول مأثور من العرب ، أو مثل مبتكر من عندهم .

(٤) انظر معانى القرآن للقراء ٢٤٥/١ ، ١٨٦/٢ ، ١٨٧ - ١٨٣/٢ .

١٠١ ، ١٧١ ، ٢٨٥ ، وتفسير الطبري ١٩٩/١٥ ، ٢١٠ ، ١٢٣/٢٨ .

ومن ثم جاءت مصنفاتهم مشحونة بمختلف أنواع الشواهد والأمثلة الماثورة من كلام العرب ومن ابتكارهم وصناعتهم كما سبق القول .
وقد ظل النحويون يتوارثون هذه الشواهد والأمثلة جيلا اثر جيل ، وأطوها من أنفسهم مكانا عليا ، يتفرون على شرحها ويروون الوجوه في أحكامها ، ويفردونها بالشرح والتحليل (٥) .

وفي الواقع أن بعض أدعياء التعصير والتحديث لعلم النحو ، الذين استعاضوا عن كتب التراث القديمة بالمذكرات والمختصرات بل دراستهم وتدريسهم لعلم النحو ، اتخذوا من بعض أمثلة النحويين بك من أمثلتهم المصنوعة بخاصة ، مادة للسخرية والغمز للنحو والنحويين ، وذريعة الى الطعن عليهم والوقيعة فيهم ، ونسوا أو تناسوا بأن هذه الأمثلة هي ضرب من النشاط الذهني الذي تمليه الصنعة ، يلجأ اليه أهل كل فن وعلم من العلوم النظرية أو التجريبية ، أمثلة مبتكرة تطرح لتأصيل قاعدة ثم تنحى ، وكثيرا ما صرحوا بأنها تقريب أو تمثيل ، ولم تتكلم به العرب (٦) .

وفي هذا البحث الموجز أحب أن أتناول - على سبيل المثال لا الحصر - بعض الأمثلة النحوية التي طرحها النحويون لتأصيل بعض قواعدهم بالدراسة والتحليل ، بصرف النظر عن كونها مأخوذة من ماثور كلام العرب ، أو من ابتكار النحويين .

(٥) مشكلات النحو العربي وسبل علاجها ص ٦٥ .

(٦) انظر في ذلك كتاب سيبويه ١/٧٢ ، ٨٣ ، ٣٥٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

٣٧١ ، ٣٩٣ ، ١١٨/٢ ، ١٧١ ، ٣٧٨ ، ٣٨١ ، ٣٨٧ .

٢٨/٣ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٥٦٢ .

واذ أتناول أمثلة النحويين وشواهدهم المختارة من أقوال العرب —
مستعينا بالله تعالى ومحتسبا الأجر منه — بنوع من الدراسة في هذا
البحث المتواضع ، لا أدعى الاستقصاء فهو مطلب عزيز .

والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينشعنا بما علمنا ، وأن يوفقنا
لخدمة لغة القرآن الكريم .

نماذج مختارة من أمثلة النحويين على سبيل المثال لا الحصر :

« أكلوني البراغيث » :

هذا المثال من أمثلة النحويين الطريفة اللافتة للنظر ، وقد ظن
بعضهم أنه من شواهدهم المصنوعة ، ومن ثم اتخذوه مادة للسخرية
منهم .

والواقع أن هذا الشاهد النثري من الشواهد السيارة الدائرة في
كتب النحو في باب (الفاعل) ، فقد ذكره كثير من النحويين (٧) من غير
عزو لقائل معين ، واكن أبا عبيدة معمر بن المثنى نسبه في كتابه (مجاز
القرآن) الى أبي عمرو الهذلي — وهو من فصحاء الأعراب الذين

(٧) انظر : الكتاب ٧٨/١ - ٢٠٩/٣ ، معاني القرآن للأخفش
٢٦٢/١ ، الأصول ٧١/١ ، ١٣٦ ، ٢٧٢ - ٨٢/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، أمالي
ابن الشجري : ١٣٢/١ - ١٣٤ ، ١٦١/٢ ، شرح المفصل ٨٩/٣ ، ٧/٧ ،
والخزانة ٥/٢٣٤ ، ٣٤٦/٧ ، ٢١٨/٩ ، والأشمونى ٤٨/٣ ، وشرح ابن
عقيل ٨٥/٢ .

وجاء هذا المثال في بعض كتب التفسير عند تفسير الآية (١٣) من
صورة آل عمران ، والآية (٧١) من المائدة ، والآية (٣) من الأنبياء .

سمع منهم أبو عبيدة - فقال : « سمعتها من أبي عمرو الهذلي ، في منطقه » (٨) . وواضح أن قول أبي عبيدة هذا يعد دليلا على أن هذا المثال - أكلوني البراغيث - قديم في كلام العرب ، وأنه من كلام الأقداح منهم ، ومن ثم فهو ليس من صنع النحويين .

وجاء في باب (الفاعل) من الأحكام الخاصة بهذا الباب : أن الفعل إذا أسند إلى فاعل ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية والجمع ، فتكون حال الفعل حينئذ كحالها إذا أسند إلى مفرد ، فنقول : قام أخواك ، وقام اخوتك ، وقامت الهندات ، هذه هي اللغة الفصحى ، ولبعض العرب - قيل هم : طيء ، وقيل : أزد شنوءة أو بلحارث - هنا لغة قليلة وهي : الحاق الفعل - مع اسناده لفاعل ظاهر - ألفا في التثنية ، وواوا في جمع المذكر العاقل أو ما جرى مجراه ، ونونا في جمع المؤنث وفي جمع المذكر غير العاقل ، وفي جمع التذكير من جمع المذكر العاقل نحو : قاما أخواك ، وقاموا اخوتك ، وقمن الهندات ، وانكسرت الجذوع أو الأجزاء ، وأكلوني البراغيث .

وفي هذا المثال الأخير (أكلوني البراغيث) يدور حديث النحويين حول قضية اجتماع فاعلين لفعل واحد ، أحدهما ضمير يعود على الآخر . وهذا التركيب من الظواهر اللغوية الموجودة في الاستعمال اللغوي في أعلى مراتبه ، في (القرآن الكريم) كما في قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » (٩) ، وعلى الرغم من ذلك فإننا نلاحظها

(٨) مجاز القرآن ١/١٠١ ، ١٧٤ - ٣٤/٢ ، وكتاب الشعر ٢/٤٧٣

(٩) من الآية (٣) من سورة الأنبياء . وانظر آراء في الضمير العائد

ظاهرة مرفوضة في القاعدة النحوية ، حيث أن الجدل النحوي وتأويلات
النحويين قد كثرت فيها منذ عصر الخليل الى عصر العلماء المحدثين
من عصرنا هذا .

يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ،
وضرباني أخواتك • تشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في «قالت فلانة» ،
وكانهم أرادوا أن يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للدؤنث ، وهي
قليلة • قال الشاعر ، وهو الفرزدق :

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران يعصن السليط أقربه

وأما قوله جل ثناؤه : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » فانما
يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فليل له : من ؟ فقال . بنو
فلان • فقوله جل وعز : « وأسروا النجوى الذين ظلموا » على هذا
فيما زعم يونس (١٠) •

ويظهر من كلام سيبويه هذا أن هذه الظاهرة موجودة في اللغة
العربية ، في شعرها ونثرها بل في أفصح نص فيها (في القرآن
الكريم) ، ولغة القرآن هي أسمى الصور الأدبية التي عرفتها العربية ،
ويظهر أيضا من كلام سيبويه أنه حوى ، وحاولتين لتخريج هذه الظاهرة ،
احدهما : أن الواو أو الألف علامة مثل التاء في : قالت فلانة ، وهذا
يصادم ما عليه شبه اجماع النحويين في عد الواو والألف والنون والياء
من الضمائر (١١) ، والضمائر أسماء مضمرة • وأما التاء في « قالت

١٠٦ (٨٠) الكتاب ٢/٤٠ - ٤١

(١١) المشاعد على تسهيل القواعد ١/٨٩ ، وانظروا آراءه في الضمير

فلانة « فهي حرف يدل على التأنيث عند جميع النحويين وليست
بضمير •

والثانية : ما ذهب إليه يونس من احتمال الاسم الظاهر بمعنى
البدلية وذلك لأن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد (١٢) ، اذا فواوا
الجماعة في (أسروا) هو الفاعل و (الذين) بدل منه • والنون في (
(يعصن) هي الفاعل و (أقاربه) بدل منه • وهناك احتمالات
اعرابية أخرى في مثل هذه الظاهرة ، يقول السيوطي : « ومن
النحويين من جعلها - (أي : الألف والواو والنون) - ضمائر ،
ثم اختلفوا - (أي في اعرابها وفي تخريج ما بعدها) - فقيل :
ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجملة السابقة خبر ، فهي
ضمائر (١٣) ، دل عليها بألفاظ (١٤) ، ولها محل من الاعراب ولها قيمة
دلالية في الجملة •

وهذه الظاهرة اللغوية التي لاحظناها في قولهم (أكلوني البراغيث)
لها من الشواهد الكثير في مصادر التعميد من شعر ونثر في كلام
العرب ، وأيضا في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، ونظراً
لانتشار شواهدا سميت باسم المثل الذي صدرنا به الحديث عنها
- أي بلغة : أكلوني البراغيث - ، وبعضهم يسميها بلغة (يتعاقبون
فيكم ملائكة) •

(١٢) الخصائص ٤٩/١ ، في حاشية الصبان ٤٨/٢ : لا تانع من

ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى •

(١٣) الهمج ٢٥٦/٢ - ٢٥٧ •

(١٤) الرد على النحاة ٨٢ - ٨٣ ، وانظر آراء في الضمير المائد

ولعل من المفيد هنا أن نذكر عددا من شواهد هذه اللغة من غير
الاستقصاء لكل ما ورد فيها :

أولا : ما ورد من شواهدها في القرآن الكريم قوله تعالى :
« وأسروا النجوى الذين ظلموا » ، وقوله تعالى : « ليسوا سواء من
أهل الكتاب أمة قائمة » (١٥) ، وقوله تعالى : « ثم عموا وطموا كثير
منهم » (١٦) ، وقوله تعالى : « لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند
الرحمن عهدا » (١٧) ، وقوله تعالى : « اما يبلغن عندك الكبر أحدهما
أو كلاهما » (١٨) على قراءة حمزة والكسائي (يبلغان) بألف الاثنين .
ثانيا : من شواهد لغة (أكونى البراغيث) في الحديث النبوي
الشريف قوله ﷺ : « ... أو مخرجى هم » (١٩) ، على وجه أن يعرب
(مخرجى) مبتدأ ، (هم) فاعل به سد مسد الخبر .

-
- (١٥) من الآية ١١٣ من سورة آل عمران .
(١٦) من الآية ٧١ من سورة المائدة .
(١٧) الآية ٨٧ من سورة مريم .
(١٨) من الآية ٢٣ من سورة الاسراء ، وانظر كتاب السبعة ص ٢٧٩ .
(١٩) أخرجه البخارى فتح البارى ١/٢٣ فى كتاب بدء الوحي حديث
رقم ٣ ومسلم بشرح النووي ٢/٢٠٤ فى كتاب الايمان ، وانظر شواهد
التوضيح ص ١٣ .
(٢٠) أخرجه البخارى ٢/٣٣ فى كتاب مواقيت الصلاة - فضل صلاة
العصر ، حديث رقم ٥٥٥ ومسلم ٥/١٣٥ فى كتاب المساجد - باب فضل
صلاة الصبح والعصر . والنسائي فى مسنده ١/٢٠٤ ، ومالك فى الموطأ
١/١٧٠ حديث رقم ٨٢ .

ومنها قوله **يَتَعَاقَبُونَ** : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » (٢٠) .

ومنها قوله **يَحْتَثِنِي** : « فكن أمهاتي يحثنني » (٢١) .

ثالثا : من شواهدا في الشعر قول يزيد بن معاوية :

يدورون بي بني ظل كل كتيبة

فينسونني قومي وأهوى الكنائسا

ومنها قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل

أهلى فكلهم ألوم (٢٢)

وقول الشاعر :

نسيأ حاتم وأوس لدن فا

ضت عطاياك يا بن عبد العزيز (٢٣)

وقول الشاعر :

(٢١) أخرجه مسلم ٦٠٣/٣ في كتاب الأشربة حديث رقم ١٢٥

وأحمد في مسنده ١١٠/٣ .

* الكلمات التي تحتها خط من الأبيات هي محل الشاهد النحوي

(٢٢) لأمة بن أبي الصلت ، ديوانه ص ٤٨ ، شرح التصريح ٢٧٦/١

وأوضح المسالك ١/٢٠٠ والأشباه والنظائر ٢/٣٦٣ ، ضياء المسالك ٢/١٤

(٢٣) الأشموني ٢/٣٣ - ٤٧ .

(٢٤) أوضح المسالك ٣/٩٦ ، والأشموني ٢/٣٠٩ ، وشرح التصريح

٢/٢٩ ، والجمع : ٢/٤٨ ، والدرر ٥/١١ .

ان يغنيننا عنى المستوطننا عدن

فاننى لست يوما عنهما بغنى (٢٤)

وقول عمرو بن ملقط :

الفيتا عينك عند القفا

أولى فأولى لك ذا واقية (٢٥)

وقول عبد الله بن قيس الرقيات :

فان نفن لا يبقوا أولئك بعدنا

لذى حرمة فى المسلمين حريم (٢٦)

وقول أبى فراس الحمدانى :

فتج الربيع محاسنا ألقنها غر السحاب (٢٧)

وقول الشاعر :

نصروك قومى فاعترزت بنصرهم

ولو أنهم خذوك كنت ذليلا (٢٨)

وقول الشاعر :

راين الغوانى الشيب لاح بعارضى

فأعرض عنى بالخدود النواصر (٢٩)

(٢٥) الخزانة ٢١/٩ ، وشرح التصريح ٢٧٥/٥ ، وشرح المفصل

٩٨/٢ ، والنوادر لأبى زيد ص ٦٢ ، وشرح صناعة الاعراب ٣١٨/٢ .

(٢٦) ديوانه ص ١٩٧ .

(٢٧) أوضح المسالك ١٠٢/٢ ، وشرح التصريح ٢٧٦/١ ، والدرر

٢٨٤/٢ ، والجمع ١٦٠/١ ، ضياء السالك ١٥/٢ ، الخزانة ٢١/٩ .

شرح المفصل ٨٨/٣ معنى اللبيب ص ٤١٠ .

(٢٨) شرح الأشموني ١٧٠/١ ، ومنحة الجليل ٨٤/٢ .

(٢٩) الأغانى ١٢١/١٤ ، شرح الأشموني ١٧١/١ ، وشذور الذهب

٢٢٩ ، وابن عقيل : ٨٣/٢ ، والبيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي

وقول الشاعر :

لئن لم أيام بحزوى لقد أتت
على ليال بالعقيق قصار (٣٠)

وقول عمرو بن مبرد العبدى :

وأدركته جداته فخنجنه

ألا ان عرق السوء لابد مدرك (٣١)

وقول قيس بن الأسلت :

ويكرمها جاراتها فيزرنها

وتعتل عن اتيانهن فتعذر (٣٢)

وقول عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى

الله عنهما :

تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماه مبعد وحميم (٣٣)

(٣٠) عدة السالك ١٠٣/٢

(٣١) عدة السالك ١٠٣/٢

(٣٢) عدة السالك ١٠٤/٢

(٣٣) ديوانه ص ١٩٦ ، والدرر ٢/٢٨٢ ، أوضح المسالك ٢/١٠٦ ،

الجنى الدانى : ص ١٧٥ ، شذور الذهب ٢٢٧ ، والهمع ١/١٦٠ ، لاغنى

الليبي ص ٤١٠ أدالى ابن الشجرى ١/١٣١ ، وشرح التصريح ١/٢٧٧ ،

ضياء السالك ١٦/٢ .

وقول عروة بن الورد العبسي :
 ذريني للغنى أسعى فاني
 رأيت الناس شرهم الفقير (٣٤)
 وأحقهم وأهونهم عليهم
 وان كانا له نسب وخير

ومن شواهدنا من شعر المحدثين قول البحتري :
 كدن ينهبه العيون سراعا
 فيه لو أمكن العيون انتهابه (٣٥)

وقول أبي تمام :
 أغرت همومي فاستلبن فضولها
 نومي ، وبتن على نضول وسادي (٣٦)

وقوله :
 وغدا تبين كيف غب مدائحي
 ان ملن بي همي الى بغداد

(٣٤) شرح التصريح ٢٧٧/١ ، ديوان عروة ص ٢٠ ، ضياء السالك

١٧/٢

(٣٥) ديوانه ١١٦/١ - ١٣١

(٣٦) ديوانه ١٢٨/٢

وقول أبي نواس :

رثاً تواضين القيان به

حتى عقدت بأذنه شنفا (٣٧)

وقوله :

الحمد ناله ليس لي نشب

فخف ظهري وقل زواري

وأحسن نفسي التعزى عن

شيء تولى ، ومتن أوطاري

وقول الشريف الرضى :

نهضت وقد قعدن بي الليالي

فلا خيل أعن ولا ركاب

وقوله :

أوردنه أطراف كل فضيلة

شيم تساندها علا ومناقب (٣٨)

وكل هذه الأبيات أوردها الشيخ العلامة محمد محي الدين

عبد الحميد - عليه من الله الرحمة - في كتابه « عدة السالك الى تحقيق »

(٣٧) ديوانه ص ٤٢٧ .

(٣٨) ديوانه ١/٦٦ - ١٠٠ .

أوضح المسالك» (٣٩) • وغيرها في الشعر كثير ، ومع وجود مثل هذه الشواهد الكثيرة من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر فان النحاة وصفوا هذه اللغة بأنها لغة قليلة وبأنها شاذة •

والحق أن المتأمل في هذه الشواهد الكثيرة على لغة (أكلوني البراغيث) لا يجد مسوغا لوصف هذه اللغة بهذه الأوصاف ، وأحسب أن مفهوم مصطلح (الكثير - الشاذ - القليل) لم يكن محددًا تحديداً دقيقاً عند بعض النحويين ، والا فما المبرر لوصف هذه اللغة بالشذوذ وغيره ! ؟ وإذا كان النحاة قد درسوا هذه الشواهد تحت قانون (لا يكون للفعل أكثر من فاعل واحد) فوصلوا إلى ما وصلوا إليه ، فهل يأتري يتغير قانونهم لو درسوا شواهد هذه الظاهرة من زاوية أخرى ؟

شذوذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة :

هذا القول حكاه ابن الأعرابي (٤٠) ، واتخذة النحويون شاهداً على اجراء الفعل (قعد) مجرى الفعل (صار) - أي : حد شفرته حتى صارت مثل الحربة - من أخوات (كان) ، وجعلوا لها - أي لقعد - اسما وخبراً ، و (قعد) في مثل هذا المثل فعل غير متصرف ، شأنه شأن (ليس ودام) ، لا يستعمل له مضارع ، ولا يستعمل ناقصاً الا في هذا المثل خاصة ، فاسم (قعدت) في هذا القول الذي أجرى مجرى المثل ضمير مستتر فيها يعود إلى الشفرة ، والجملة بعدها من (كان) واسمها وخبرها في موضع نصب خبراً لـ (قعدت) •

(٣٩) انظر منه ٩٨/٢ وما بعدها •

(٤٠) انظر - التهذيب ٢٠١/١ ، واللسان (قعد) ، وشرح الجمل

وأكثر النحويين يقصرون استعمال (قعد) ناقصة بمعنى (صار)
على هذا الشاهد فقط ، لأنه أجرى مجرى المثل والأمثال لا تغير عما
وضعت له ، فما ثبت في هذا المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في
غيره • ولكن الامام الزمخشري ذهب الى أن (قعد) تستعمل ناقصة
بمعنى (صار) في غير هذا ، وأنها تتصرف ، وجعل من ذلك قوله
تعالى : « فتقعد مذهبوما مخذولا » (٤٢) ، وقوله تعالى : « فتقعد
ملوما محسورا » (٤٣) • وما كان نحو هذا ، فالمعنى عنده : فتصير
جامعا على نفسك الذم ، أو فتصير ملوما محسورا ، فاسمها ضمير
مستتر للمخاطب و (مذهبوما) و (ملوما) خبرها • قال : « فتقعد
من قولهم : شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة بمعنى (صارت)
يعنى : فتصير جامعا على نفسك الذم وما يتبعه من الهلاك من الهك ،
والخذلان والعجز عن النصر ممن جعلته شريكا له (٤٤) • قال ابن
أبي الربيع بعد أن ذكر كلام الزمخشري : « ولا يبعد عندي
ما قاله » (٤٥) • وما ذهب اليه الزمخشري ذهب اليه الفراء في

لابن عصفور ٣٧٦/١ والأزشاف ٨٤/٢ ، وشرح المنصل ٩٠/٧ - ٩١ ،
والأشموني ٢٢٩/١ •

ويروي في اشباه (حد) و (أرهفا) بدل « شحذ » •

(٤١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/١ ، والبسيط في شرح

الجمل ٦٦٩/٢ - ٦٧٣ •

(٤٢) من الآية ٢٢ من سورة الاسراء •

(٤٣) من الآية ٢٩ من سورة الاسراء •

(٤٤) تفسير الكشاف ٤٤٤/٢ - ٤٤٧ •

(٤٥) البسيط ٦٦٩/٢ •

معانى القرآن ، والطبرى والبيضاوى والقاسمى والمراغى فى
تفاسيرهم (٤٦) .

وبعض النحويين يرون أن القعود فى الآيتين ليس بمعنى
الصيورة ، وإنما هو بمعنى الذل ، والعرب كثيرا ما تعبر عن الذل
باللصوق بالأرض ، وهذا من باب المجاز ، والضمير فى (تقعد)
عندهم فاعل ، و (ملوما) حال منه (٤٧) .

وأحسب أن انذى ذهب إليه الزمخشري رأى حسن وليس ببعيد
كما قال ابن أبى الربيع ، وذلك لقوة الشبه بين (قعد) و (وصار)
فى المعنى ، ولأنه إذا كنا نعد التضمين سببا من أسباب تعدى الفعل
اللازم ، فما المانع من جعله هنا سببا فى عمل (قعد) عمل
(صار) ؟

لا تدن من الأسد يأكلك .

هذا المثال استشهد به النحويون فى الحديث عن جزم القعد
المضارع فى جواب الطلب . يقول ابن مالك فى ألفيته:

وشرط جزم بعد نهى أن تضع

« ان » قبل « لا » دون تخالف يقع

يقول ابن عقيل شارحا هذا القول : « لا يجوز الجزم عند
سقوط الفاء بعد النهى ، الا بشرط أن يصح المعنى بتقدير دخول

(٤٦) انظر معانى القرآن للقراء ٢/٢٧٤ ، والبحر المحيط ٦/٢٢ .

وتفسير الطبرى ١٥/٦١ - ٧٦ ، وتفسير البيضاوى ص ٣٧٣ ، وتفسير

القاسمى (محاسن التأويل) ١٧/٢١٧ - ٢٢٣ ، وتفسير المراغى ١٥/٣١ - ٤٠ .

(٤٧) انظر البحر المحيط ٦/٢٢ .

« ان » الشرطية على « لا » فنقول : لا تدن من الأسد تسلم «بجزم» تسلم ، اذ يصح « ان » لا تدن من الأسد تسلم ، ولا يجوز الجزم شي قولك : « لا تدن من الأسد يأكلك » ، اذ لا يصح : « ان تدن من الأسد يأكلك » ، وأجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « ان » على « لا » ، فجزمه على معنى « ان تدن من الأسد يأكلك » (٤٨) .

ويظهر أن سيبويه هو أول من ذكر هذا المثال — لا تدن من الأسد يأكلك — ورده . يقول سيبويه : « نغان قلت : لا تدن من الأسد يأكلك ، فهو قبيح ان جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد ان تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله . فان رفعت فالكلام حسن ، كأنك قلت : لا تدن منه فانه يأكلك . وان أدخلت الفاء فهو حسن ، وذلك قوأك : لا تدن منه فيأكلك » (٤٩) .

فسيبويه في هذا النص يرد هذا المثال — لا تدن من الأسد يأكلك — والتقدير الذي يقدره لهذا المثال هو : ان لا تدن من الأسد يأكلك ، وهذا مخالف لطبيعة الكلام كما قال — وليس وجه كلام الناس — ولأن الجواب المجزوم شرطه ان يكون مسببا عما قبله مما هو جواب له . ورده أيضا المبرد لأنه محال (٥٠) . وتقدير هذا المثال عند كل من ابن السراج والزمخشري وابن يعيش وابن عصفور :

(٤٨) شرح ابن عقيل ٢٨/٥ — ١٩٠٠

(٤٩) الكتاب ٣/٩٧

(٥٠) المقتضب ٢/٨١

لا تدن من الأسد ان لا تدن من الأسد يأكلك (٥١) ، وهذا مخالف لطبيعة الكلام .

وأحسب أن اجازة الكسائي لذلك الجزم في (يأكلك) من هذا المثال مقبولة وليست ببعيدة ، وذلك لأن (لا تدن) لا تعنى (ابتعد) كما قال النحويون ، فليس المقصود مزوالة الابتعاد ، وإنما المقصود (عدم الدنو) والاحتفاظ بالمكان ، أي : المقصود والمطلوب التحذير من الأسد ، شعير عن ذلك بالنهي ثم الحق بجواب يؤكد ذلك ويبين مغبة مخالفة النهي . هذا وقد أيد العالم الرضى ما أجازه الكسائي فقال : « وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل » (٥٢) .

أما العسل فأنا شراب :

هذا القول من كلام العرب وهو من أمثلة النحويين المشهورة والطريفة ، فقد جاءوا به شاهدا على عمل بناء من أبنية أمثلة المبالغة ، وعلى جواز أن يتقدم معمول هذه الصفة عليها .

والعسل من الأشربة التي جعل الله فيها شفاء للناس ، وهو أيضا من أشربة أصحاب الجنة ، وقوائده الطيبة التي أثبتها العلم الحديث كثيرة ومتعددة ، وبعض فوائده لم يقف عليها العلم الحديث . وللعسل ثمانون اسما في اللغة العربية ، أوردها السيوطي في كتابه

(٥١) انظر الأصول لابن السراج ١٨٢/٢ - ١٨٧ ، وشرح المنصل

٤٨/٧ ، والمقرب ٢٧٢/١ والبحر المحيط ١٧٥/١ - ١٧٧

(٥٢) شرح الكافية ٢٦٧/٢ .

(المزهري في علوم اللغة وأنواعها) (٥٣) ، وألوانه مختلفة • وأحسب
 أن سيبيويه هو أول من ذكر هذا الشاهد وأسنده روايته عن العرب
 الثقافات ، حيث قال : (وسمعتنا من يقول : أما العسل فأنا شراب) (٥٤) •
 والعرب إذا أرادت المبالغة والتكثير في مذكول اسم الفاعل ، حولت
 بناءه إلى واحد من الصيغ الخمس التالية : فعال ، فعول ، مفعال ،
 فعيل ، فعل • وتسمى هذه الأوزان (صيغ المبالغة) ، وتعمل عمل
 اسم الفاعل ، وتأخذ أحكامه •

وأعمال صيغ المبالغة هو مذهب سيبيويه وأصحابه من البصريين ،
 فالصيغ الثلاث الأولى تعمل باتفاق عندهم ، وتقديماً منصوب صيغ
 المبالغة عليها جائز - عندهم - كما في اسم الفاعل ، قال سيبيويه :
 (يجوز فيهن ما جاز في نفاعل من التقديم والتأخير والاضمار
 والاضمار) (٥٥) ، ثم ضرب الأمثلة على ذلك • وحجة البصريين في ذلك
 السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ، لأنها محولة عنه المقصد
 المبالغة •

أما الكوفيون فلم يجيزوا أعمال شيء من صيغ المبالغة ، وحجتهم
 في ذلك أنها مخالفة لأوزان المضارع ولعناها ، وحملوا المنصوب بعدها
 على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ، لأنهم زعموا أنها فرع في

- ١٧٥٦ / ١ / ٤٠٧ / ١ وما بعدها •
 (٥٤) الكتاب ١ / ١١١ ، وانظر شرح المفصل ٣ / ٧٠ ، والأشتوني
 ٢٩٧ / ٢ وشرح ابن عقيل ٣ / ٢١١ •
 (٥٥) الكتاب ١ / ١١٠

العمل عن فرع وهو اسم الفاعل ، وهو فرع من الفعل المضارع ، وأن ذلك سبب في ضعفها ، وأن ضعفها يمنع من عملها متأخرة (٥٦) .

والحق أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة لا يقوم على حجة قوية ، ولا تسنده الأدلة والبراهين كما تسند مذهب البصريين ، ولعلنا نلمح في إيراد سيبويه لقول العرب : « أما العسل فأنا شراب » إشارة إلى رد مذهب الكوفيين الذين زعموا أنه لا يجوز أن يتقدم معمول صيغ المبالغة عليها .

وقد أورد سيبويه شواهد (٥٧) أخرى غير هذا المثال الذي هو موضوع الحديث — تدل على صحة مذهبه ومن وافقه ، من حيث أعمال صيغ المبالغة وجواز تقديم معمولها عليها ، منها في النثر قول العرب الذي نحن بصدده : « أما العسل فأنا شراب » وفي الشعر قول الشاعر (٥٨) :

قلبي دينه واهتاج للشوق أنها

على الشوق اخوان العزاء هيوج

(٥٦) مجالس ثعلب ص ١٥٠ - ٢٣٦ ، وشرح التصريح ٦٨/٢ ،

وشرح الكافية ٢٠٢/٢ ، ومنحة الجليل ١١٤/٣ .

(٥٧) انظر لهذه الشواهد الكتاب ١١٠/١ وما بعدها ، والمقتضب

١١٣/٣ ، وابن السجري ٣٤٦/٢ ، والتبصرة ص ٢٢٥ ، وشرح المفصل

٧٠/٦ ، والاشموني ٢٩٧/٢ ، والتصريح ٩٨/٢ ، والدرر ١٢٩/٢ ،

وجمل الزجاجي ص ٩٢ .

(٥٨) نسبة سيبويه ١١١/١ إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وهو للرعي

كما في اللسان (هيج) وحاشية الصبان ٢٩٧/٢ ، وانظر شرح ابن

عقيل ١١٣/٣ .

فنصب (أخوان العزاء) بـ (هيوج) من صيغ المبالغة وهو مؤخر عن معموله .
وقول الشاعر (٥٩) :

بكت أخوا الأواء يحمد يومه

كريم ، رعوس الدارعين ضروب

فنصب (رعوس الدارعين) بـ (ضروب) وهو مؤخر عنه .

فهذه الشواهد وغيرها مما ورد به السماع شعرا ونثرا تدل على صحة مذهب سيوييه وموافقيه ، وهذا هو الرأي الذي نميل إليه ، لأنه لا قياس مع النص ، ولعل مذهب الكوفيين في هذه المسألة مذهب غريب يناقض موقفهم من الرواية والقياس ، فقد عرف عنهم كما قال للقدماء : (لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه) ، وقالوا : (عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا) (٦٠) .

وإذا كان هذا هو منهج الكوفيين في اعتدادهم بالنادر وقياسهم على الشاذ فلماذا يرفضون أعمال أبنية المبالغة وعدم جواز تقديم معمولها عليها ، مع أن لهذه القاعدة أكثر من شاهد ، شعرا ونثرا ؟
ولماذا يرفضون السماع في هذه المسألة وبالتالي يرفضون ما بينى عليه من قواعد وأحكام ؟

(٥٩) الكتاب ١ / ١١١ ، والشاعر يصف شجاعا كريما .
(٦٠) الاقتراح ص ١٢٨ - ١٢٩ ، والهمج ١ / ٤٥ ، والمدارس

النحوية ص ١٦١ - ١٦٢ .

الطائر فيغضب زيد الذباب •

هذا المثال من الشواهد التي جاءت في بابي (اعراب المضارع) وباب العطف ، ففي اعراب المضارع : أنه ينصب بـ (أن) مضمرة جوازا في مواضع ، من بينها أن تعطف الفعل — بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو ، وأو ، وثم ، والفاء — على اسم خالص من معنى الفعل كقول الشاعر :

ولبس عباءة وتقر عيني أحب الي من ليس الشفوف (٦١)

فنصب الفعل المضارع (تقر) بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس) • فان كان الاسم غير صريح لم يجز نصب المضارع بل يجب رفعه كما في هذا المثال — الطائر فيغضب زيد الذباب — فالفعل (فيغضب) معطوف على (الطائر) وهو اسم غير صريح ، لأنه واقع موقع الفعل ، لأنه صلة — (ال) وحق الصلة أن تكون جملة •

وفي باب العطف اختصت الفاء بأنها تعطف ما لا يصلح أن يكون صلة — لخاوه عن ضمير الموصول — على ما يصلح أن يكون صلة — لاشتماله على الضمير — نحو : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » ، ولو قلت : « ويغضب زيد » أو « ثم يغضب زيد » لم يجز ، لأن الفاء تدل على السببية — أي : أن ما قبلها يكون سببا فيما بعدها — فاستغنى

(٦١) الميسون بنت بجدل في الخزانة ٥٠٣/٨ — ٥٠٤ ، وشرح

التصريح ٢٤٤/٢ ، الرد على النحاة ص ١٢٨ ، أوضح المسالك ١٩٢/٤

والمقتضب ٢٧/٢

بها عن الرابط ، ونو قلت : « الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب »
 جاز ، لأنك أتيت بالضمير الرابط (٦٢) •

فهذا الشاهد النحوي (الطائر فيغضب زيد الذباب) مثلُ به
 النحاة على وجوب رفع الفعل المضارع المعطوف بالفاء على اسم غير
 صريح ، ومثلوا به الاكتفاء بضمير واحد - من أجل وجود الفاء -
 في إحدى الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها ، إذا وقعتا صلة •

وقيل : ان أبا علي الفارسي هو أول من مثلُ به (٦٣) • وقد تعقب
 ابن الطراوة هذا المثال فوصف المثال بأن • وضعه • واه ، وبناءه
 متداع ، والمعنى فيه سخييف ، ونفى أن يكون طيران الذباب سبباً
 وعلّة لغضب زيد في نفسه (٦٤) •

والحق أن المثال أدى غرضه في وضع القاعدة ، ولا أرى سبباً
 في شن الهجوم عليه ، فالذباب مع أنه من أضعف مخلوقات الله
 وأحقرها ، إلا أن طيرانه مزعج وكذلك نزوله ، وكلا الحالتين لا نشك
 في أنها يكونان علّة أو سبباً لغضب زيد ، فما قبل الفاء سببٌ فيما
 بعدها ، ومن ثم نقول : أدى هذا المثال دوره في تقنين القاعدة •

(٦٢) شرح ابن عقيل ٢٢٨/٣ :

(٦٣) أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٢ ، وانظر المثال في شرح الكافية

للرضي ٢٢٠/٢ - ٢٢١ وشرح الأشموني ٣١٤/٣ ، وشرح ابن عقيل

٢٠/٤ - ٢٣ •

(٦٤) أبو الحسين بن الطراوة ص ٦٢ •

ها رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

هذا المثال من كلام العرب ، وهو من الأمثلة الطريفة اللافتة للانتباه ، وذلك لوجود لفظ (الكحل) فيه . فالكحل - كما هو معروف إذا كحلت به العيون - يحدث في أجفانها سوادا يزيد في حسنها وجمالها ، وقد تغنى الشعراء بجمال العيون كثيرا . وأما النحاة فقد الفتهم لفظ (الكحل) في هذا المثال وشد انتباههم ، ومن ثم اتخذه شاهدا لتقنين قاعدة من قواعدهم في باب (أفعال التفضيل) .

فمن المعلوم في علم النحو أن (أفعال التفضيل) هو من أحد المشتقات ، التي يصح أن تعمل عمل فعلها ، فيرفع قاعلا يأتي على نوعين :

١ - ضميرا مستترا باتفاق النحاة ، وضميرا بارزا أحيانا .

٢ - اسما ظاهرا قليلا ، ولهذا أشار ابن مالك بقوله في ألفيته :

ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا

وعلة تقصير (أفعال التفضيل) عن رفع الاسم الظاهر قياسا وبكثرة ، أنه ليس له فعل بمعناه (٦٥) . وقد يرفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر - قياسا - إذا صح أن يحل محل (أفعال) التفضيل فعل بمعناه ، من غير فساد في المعنى أو خلل في تركيب الأسلوب . فان لم يصح كان برفعه الظاهر نادرا ، لا يحسن القياس عليه (٦٦) . وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله (ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا) . ومن ثم فقد

(٦٥) انظر شرح الأشموني ٥٤/٣ ، وشرح التصريح ١٠٦/٢ .

(٦٦) النحو الوافي ٤٢٧/٣ وما بعدها .

وضع النحاة ضابطا لهذه الحالة وهو : أن يكون (أفعال) التفضيل — غالبا — نعتا والمنعوت اسم جنس ، وأن يقع بعد نفي أو شبهه ، وأن يكون مرفوعه أجنبيا منه ، مفضلا على نفسه باعتبارين • ولما كان مفهوم هذا الضابط ينطبق على قول العرب : (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) تناوله النحاة واتخذوه شاعرا لرفع (أفعال التفضيل) الاسم الظاهر ، بل ورددوه كثيرا حتى سموها مسألة الرفع باسمه ، فقالوا : أن (أفعال التفضيل) لا يرفع الاسم الظاهر الا في مسألة الكحل • ففي مثالهم (الكحل) مرفوع بـ (أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه نحو : « ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كزيد » ، وهكذا من خلال تمثيل النحاة بهذا المثال ، وصلوا الى تأصيل قاعدة رفع أفعال التفضيل الاسم الظاهر — قياسا — •

لا تأكل السمك وتشرب اللبن •

يبدو أن هذا المثال من تمثيل النحويين ، فقد استشهدوا به على نصب الفعل المضارع (تشرب) بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعية (٦٧) • واستشهدوا به أيضا في باب العطف في موضعين : في العطف على اللفظ ، وفي العطف على المعنى (٦٨) • ومن ثم كانت في الفعل (تشرب) من هذا المثال أوجه جائزة من الاعراب ، بحيث يجوز لنا في (تشرب) النصب والجزم والرفع ، ومن ثم أيضا ترتب

(٦٧) انظر أوضح المسالك ١٨٧/٤ ، وشذور الذهب ص ٣١٢ ،

والارتشاف ٤١٤/٢ •

(٦٨) المعنى ص ٥٣٥ ، وانظر الكتاب ٤٢/٣ - ٤٣ •

على اختلاف الحركة الاعرابية على آخر الفعل (تشرب) فترى في المعنى .

وإذا رجعنا الى وجوه الاعراب الجائزة في الفعل (تشرب) ، لنعرف مواطن الاستشهاد في هذا المثال عند النحويين ، ولنعرف أيضا ما يترتب على هذه الوجوه الاعرابية من معان ، لوجدنا الحالات التالية :

١ - في حالة نصب الفعل (تشرب) يكون المثال شاهدا على نصب الفعل المضارع ، الواقع في جواب النهى ، بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وواو المعية أيضا حينئذ تكون عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم ، ويكون هذا المثال أيضا شاهدا للعطف على المعنى . ويكون المعنى في حالة النصب هذه : النهى عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، أى : لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، أو - لا يكن منك أن تأكل السمك وأن تشرب اللبن .

وعامل النصب عند النحاة مختلف فيه ، فعند الخليل وسيبويه والبصريين أن الفعل (تشرب) منصوب باضمار (أن) بعد الواو . وعند الكوفيين أنه منصوب على الصرف ، وبعضهم يزعم أنه منصوب بالخلاف (٦٩) .

ويرى الزجاج أن الواو نصبت الفعل بنفسها (٧٠) .
والذي نميل اليه ونرجحه من هذه الآراء هو : مذهب الخليل

(٨٩) انظر معاني القرآن للقراء ٣٤/١ - ٢٢٥ ، والجنى الدانى ص ١٥٧ ، والكتاب ٢٨/٣ - ٤٢ - ٤٣ ، ومشكل اعراب القرآن ١/١٦٠ (٧٠) معاني القرآن للزجاج ١/٨٢ .

وسيبويه والبصريين ، وذلك لأن الواو حرف عطف يفيد المعية لا يمكن أن يعمل النصب بنفسه ، أو بالصرف كما ادعى الكوفيون ، أو بالخلاف كما زعم بعض الكوفيين .

٢ - وفي حالة جزم الفعل (تشرب) ، يكون المثال شاهدا للعطف على اللفظ: حيث يكون الفعل (تشرب) معطوفا على الفعل (تأكل) ، فكلاهما مجزوم بالسكون ولكن آخرها حرك بالكسر لالتقاء الساكنين . والمعنى على هذا الوجه من الاعراب : النهي عن التشريك بين الفعلين ، أى : لا تفعل هذا ولا هذا . وينبغي علينا أن ننتبه الى أنه لا يجوز لنا فى حالة العطف أن نقف على (لا تأكل السمك) ، لأننا لو وقفنا لفسد المعنى .

٣ - وفي حالة رفع الفعل (تشرب) تكون الواو للاستئناف ، والمشهور فى المعنى على هذه الحالة أنه : نهى عن الأول وإباحة الثانى (٧١) .

ويكون تقدير المثال : لا تأكل السمك ولك شرب اللبن . وهكذا نرى أن هذا المثال قد أدى دوره شاهدا على ما قصدت النحويون من قواعد وأحكام ، وعلى ما هدفوا اليه من قولهم (الاعراب فرع المعنى) . وقد بان أيضا بهذا المثال أن للحركة الاعرابية دلالة فى التمييز بين المعانى المتكافئة فى اللفظ ، وأن الحركة الاعرابية حين تظهر تكون حاسمة فى تحديد المعانى واختلافها .

كانت زيدا الحمى تأخذ .

هذا المثال - الذى أصله (كانت الحمى تأخذ زيدا) - من الأدلة النثرية التى استدل بها النحاة على عدم جواز أن يلي (كان)

وأخواتها معمول خبرها ، الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور • وأما إذا
كان معمول الخبر ظرفا لقائهم يجيزون أن يلي (كان) ، فيجوز في :
كان زيد جالسا ، وكان زيد جالسا في الدار ، أن تقول : كان عندك زيد
جالسا ، وكان في الدار زيد جالسا (٧٢) •

وقى حالة أن يكون معمول الخبر ليس بظرف ، فإنه يندرج تحت
هذا حالتان :

١ - أن يتقدم الم معمول على الاسم ويتأخر الخبر عنه ، نحو
مثالنا : كانت زيدا الحمى تأخذ ، وكان طعامك زيدا آكلا • على أن
يكون (زيد) المرفوع و (الحمى) اسمين لـ (كان) ، فهذا وما
كان نحوه غير جائز عند البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون مطلقا ،
ووافقهم ابن الطراوة (٧٣) •

واستدل الكوفيون بقول الفرزدق :

قنافذ هداجون حول بيوتهم

بما كان إياهم عطية عودا (٧٤)

(٧٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٢/١ ، وشرح التصريح ١٨٩/١

(٧٣) شرح الأشموني ٢٣٧/١ ، والبسيط ص ٥٧٨ •

(٧٤) من قصيدة له في هجاء جرير ، والرواية في الديوان ١٨١/١

قنافذ درامون حول حجاشهم

انظر المقتضب ١٠١/٤ ، والتبصرة ١٩٤/١ ، واصلاح الخلل ص ١٧٢

والبسيط ص ٥٧٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ٣٩٣/١ ، والمساعد ٢٧٧/١

والخزانة ٥٧/٤ •

فَعِنْدَهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (عَطِيَّة) اسْمًا (كَانَ) وَ (عُودًا) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا ، وَ (أَيَّاهُمْ) مَفْعُولٌ بِهِ لـ (عُودًا) ، بِأَيَّالِهِ (كَانَ) مَعْمُولٌ خَبَرِهَا .

وَتَأْوَلُ الْبَصْرِيُّونَ الْبَيْتَ بِأَنْ جَعَلُوا اسْمًا (كَانَ) ضَمِيرَ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ ، وَ (عَطِيَّة) مَبْتَدَأً ، وَ (عُودًا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَ (أَيَّاهُمْ) مَفْعُولٌ بِـ (عُودًا) ، فَقَدِمَ مَعْمُولُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (كَانَ) .

٢ - أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَعْمُولُ عَلَى الْخَبَرِ ، وَيَتَقَدَّمَا جَمِيعًا عَلَى الْاسْمِ نَحْوُ : كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحَمَى ، وَكَانَ طَعَامُكَ أَكْلًا زَيْدًا . هَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَ سَيِّبِيوِيهِ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ قَبِيحٌ (٧٥) ، وَأَجَازَ ذَلِكَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ .

وَأَمَّا إِذَا قَدِمَ الْخَبَرُ وَمَعْمُولُهُ عَلَى الْاسْمِ جَازَتْ الْمَسْأَلَةُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلِ (كَانَ) مَعْمُولُ خَبَرِهَا ، وَذَلِكَ نَحْوُ : كَانَتْ تَأْخُذُ زَيْدًا الْحَمَى ، وَكَانَ أَكْلًا طَعَامُكَ زَيْدًا . لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بِنِ طَالِحَةَ ، وَابْنِ عَصْفُورٍ ، فَانِهُمَا يَمْنَعَانِ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ إِذَا كَانَ - أَيْ الْخَبَرُ - فِعْلًا رَافِعًا لِمُضْمِرِهِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِمَا أَنْ يُقَالَ : كَانَتْ تَأْخُذُ الْحَمَى زَيْدًا ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (الْحَمَى) اسْمًا (كَانَتْ) وَ (تَأْخُذُ زَيْدًا) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ (٧٦) .

وَاخْتَلَفَ الْبَصْرِيُّونَ الْمَانِعُونَ لِتَقَدُّمِ مَعْمُولِ خَبَرِ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا عَلَى الْاسْمِ مَعَ تَأْخُرِ الْخَبَرِ ، فِي الْعِلَّةِ فِي ذَلِكَ . فَسَيِّبِيوِيهِ لَا يَجِيزُهُ

(٧٥) الْكِتَابُ ١/٧٠ .

(٧٦) شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٣٩١ - ٣٩٢ ، وَالْهَمْعُ ٢/٩١ .

لأنه قبيح ، وعلّة القبح وعدم الجواز عنده : أن (كان) وأخواتها
عاملات فلا يحسن أن يليها شيء يعمل فيه غيرها ، قال : (.....) وقد
قدمت فجعلت الذي يعمل على فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا
لا يحسن ، لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى ، لم
يجز ، وكان قبيحا (٧٧) • يعنى أنك لو قلت : كانت زيدا الحمى
تأخذ ، على أن تكون (الحمى) اسم (كانت) و (تأخذ) الخبر ،
و (زيدا) مفعول به لـ (تأخذ) لكنت أوقعت بعد (كان)
(زيدا) واليا لها ، وهو معمول غيرها الذي هو (تأخذ) ، وأخرت
معمولها (اسمها وخبرها) بعد ذلك ، وهذا لا يحسن ولا يجوز ،
أى : إيلاء العامل معمول غيره وتأخير معمولاته عنه بعد ذلك •
وهذا لا يختص بباب (كان) وحده ، بل هو مطرد فى كل عامل
على الإطلاق ، فلو قلنا : جاء فرسا زيد راكبا ، تريد : جاء زيد راكبا
قرسا ، لم يجز ، لأننا أولينا (جاء) معمول (راكب) وأخرنا
معموليه : فاعله الذي هو (زيد) ، والحال التي هي (راكبا) ، فهذا
ليس بجائز فى جميع الأبواب الا فى الظروف والمجرورات ، وذلك
لاتساع العرب فيهما كثيرا • هذا ويمثل تعليل سيوييه عل
أبو القاسم الزجاجي فقال : (ولو قلت : كان طعامك زيد آكلا ، لم
يجز ، لأنك أوليت (كان) ما ليس باسم لها ولا خبر) (٧٨) • وعل
أبو على الفارسي ذلك بالفصل بين (كان) ومعمولها بأجنبي
منهما (٧٩) • فلا يجوز عنده أن نقول : كانت زيدا الحمى تأخذ ،

• (٧٧) الكتاب ١ / ٧٠ •

• (٧٨) الجمال ص ٥٧ •

• (٧٩) الايضاح ١ / ١٠٦ •

وذلك للفصل بين (كان) ومعموليها بأجنبي منهما وهو (زيذا) .
والحق أن (زيذا) ليس بأجنبي منهما ، لأنه معمول الخبر فليس إذا
بأجنبي منه ، وبالتالي يمكننا أن نقول أن المانع الذي عك به أبو علي
الفارسي يعد مانعا مفقودا بهذا التصور .

والذي نميل إليه من هذه الآراء في منع تقدم معمول خبر
(كان) وأخواتها - الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور - على
الاسم مع تأخر الخبر ، هو رأى البصريين ، وذلك لقوة تعليلهم ، وأيضا
لأن الكوفيين اعتمدوا في اجازتهم لما منعه البصريون من تقدم
معمول خبر (كان) على الاسم مع تأخر الخبر ، على شاهد واحد ،
وهو من القلة بمكان ، هذا بالاضافة الى أن هذا الشاهد الواحد ،
يحتمل وجوها أخرى من الاعراب يتخرج عليها ، ومن ثم فهو دليلا
تطرق اليه الاحتمال ، والدليل حتى تطرق اليه الاحتمال سقط به
الاستدال .

كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ .

هذا القول من كلام العرب مما استدل به النحاة في بابي
المفعول معه ، وباب كان وأخواتها . ففي باب المفعول معه أنه ينصب
بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه . وسمع من كلام العرب
نصبه بعد (ما) و (كيف) الاستفهاميتين من غير أن يلاحظ بفعل
نحو : ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد ، وهذا الدليل
النثري مع أنه من كلام العرب المحتج به ، إلا أنه قليل لا يمثل قاعدة
مطردة الاستعمال ، ومن ثم نقف عند حد السماع فيه ، ومن ثم
أيضا خرج النحويين على أن ما بعد الواو منصوب بفعل مضمرة
مشتقة من الكون ، والتقدير : ما تكون وزيدا . وكيف تكون وقصعة
من ثريد . هـ - (زيذا) و (قصعة) منصوبان بـ (تكون) !

المضمرة (٨٠) • والنصب قليل ، والكثير فى مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله •

وفى باب (كان) يستدل بهذا المثال على حذف (كان) مع واو المعية ، وذلك اذا وقعت (كان) بين الواو ، والاستفهام السابق لها ، وهى تحذف هنا لكثرة وقوعها فى هذا المكان - كما فى التقدير السابق للمثال - فلو أظهرت (كان) لم ينتقض المعنى (٨١) • وفى جانب آخر من جوانب هذا الباب جاء • أن بعض النحاة (٨٢) يذهبون الى أن (كان) وأخواتها ، أفعال مجردة من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، فلا دلالة لها على حدث أصلا وإنما تدل على الزمان فحسب • وبنوا على مذهبهم هذا أن الأفعال فى هذا الباب ، لا تعمل فى شيء غير المبتدأ والخبر ، فلا تعمل فى ظرف ولا مجرور ولا فى حال ، ولا تعمل فى شيء من الأشياء سوى اسمها وخبرها •

وهذا الشاهد الثرى - كيف أنت وقصعة من تريد يرد على ما زعموه بناء على مذهبهم ، من أن أفعال هذا الباب لا تعمل فى شيء سوى اسمها وخبرها • ويظهر لنا هذا الرد من كلام سيديويه حين أورد هذا المثال ، فذكر سيديويه أنه على اضمار (كان) ، وهى الناصبة للمفعول معه الذى هو (وقصعة) ، فقال حين قدر المثال : (كأنه قال : كيف تكون وقصعة من تريد) (٨٣) ، وواضح من كلام

(٨٠) انظر شرح المفصل ٥١/٢ - ٧٢ ، والأشعرى ١٣٧/٢ - ١٣٨

(٨١) انظر الكتاب ٣٠٣/١ •

(٨٢) انظر المقتضب ٩٧/٣ ، ٨٦/٤ - ٩٧ ، والأصول ٩٢/١ •

والايضاح لأبى على ٩٦/١ ، والمسعودى ٢٥٢/١ ، واللمع لابن جنى ص ٩٦ •

والكتاب ٤٥/١ •

(٨٣) الكتاب ٣٠٣/١ •

سيبويه كما ترى أنه جعل (كان) عاملة في غير اسمها وخبرها ، فاسم
 (كان) ضمير المخاطب مستتر فيها ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم
 الاستفهام .

وهكذا أدى هذا الشاهد النثرى دوره في تثبيت قاعدة من
 قواعد اللغة وأحكامها ، وحين نذكر أن هذا المثال أو ذاك قد أدى
 دوره في تقنين القواعد والأحكام ، لا نقصد بذلك أن المثال
 النثرى من كلام العرب ، هو الذي استقل بالاستدلال في تقنين القاعدة
 وإقامة الأحكام ، وإنما نقصد بذلك أن نشير إلى أهمية الدليل النثرى ،
 لأنه من النادر أن يستقل الدليل النثرى بالاستدلال ، وغالبا ما يجتمع
 مع غيره من الأدلة ويكون مؤخرا عن القرآن الكريم والحديث النبوى
 والشعر (٨٤) .

انك وزيد ذاهبان :

هذا المثال شاهد نثرى من كلام العرب ، أورده سيبويه دليلا
 للعطف على التوهم في الاسم المرفوع حيث ورد ذلك عن بعض
 العرب ، فقال : (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : أنهم
 أجمعون ذاهبون ، وانك وزيد ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى
 الابتداء ، فيرى أنه قال : هم ، كما قال :

* ولا سابق شيئا إذا كان جائيا * (٨٥)

وواضح من كلام سيبويه أن مراده بالغلط (التوهم) ، لا الخطأ ،
 والدليل على ذلك انشاده البيت .

(٨٤) في أدلة النحو ص ١٥٣ .

(٨٥) الكتاب ٢ / ١٥٥ ، وانظر المنى ص ٥٣٠ ، والاشموني ١ / ٢٨٧

ويمثل هذا المثال مسألة خلافية من مسائل الخلاف بين النحويين :
 البصريين ، والكوفيين ، وهي : (العطف على اسم (ان) بالرفع قبل
 تمام الخبر) •

فسيبويه وجمهور البصريين يذهبون الى أنه لا يجوز العطف على
 موضع اسم (ان) قبل تمام الخبر ، على كل حال ، وهذا واضح
 من نص سيبويه السابق ، فهو وجمهور البصريين يمنعون هذه
 الصيغة - أنك وزيد ذاهبان - لأنها تقضى بعطف اسم مرفوع ، على
 اسم (ان) قبل تمام الخبر ، ويظهر هذا من توجيه سيبويه لكلام
 العرب : انهم أجمعون ذاهبون ، أنه على معنى الابتداء ، أى : أنه
 عطف على التوهم (على المعنى) ، بمعنى توهم أن العامل الموجود
 (ان) معدوم ، وتوهم أن العامل المعدوم (هم - معنى الابتداء)
 موجود ، إذا فـ (زيد) المعطوف المرفوع فى هذا الشاهد ليس
 معطوفا على محل اسم (ان) ، لأنه جاء قبل مجيء الخبر ، فهو
 ليس بمتأخر عن الخبر الذى هو (ذاهبان) ، لا فى اللفظ ولا فى
 التقدير ، ومن ثم لا يقال : أنك ذاهبان وزيد •

أما الكوفيون فيذهبون الى أنه يجوز العطف على موضع اسم
 (ان) ، قبل مجيء الخبر ، فأجازه الكسائى على كل حال ، سواء
 أكان اسم (ان) يظهر فيه عملها أم لم يظهر • وذلك نحو قولك : ان
 زيدا وعمرو قائمان ، وأنك وبكر منطلقان • وأجازه الفراء فيما لم
 يظهر فيه عمل (ان) (٨٦) • واستدل الكوفيون على رأيهم بقوله
 تعالى : (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)

••• (٨٧) ، يعطف (الصابئون) على موضع اسم (ان) قبل مجيء الخبر ، الذى هو قول الله تعالى : (من آمن بالله واليوم الآخر) • ويقراءة بعضهم لقوله تعالى (ان الله وملائكته يصلون على النبي) (٨٨) ، برفع (ملائكته) عطفا على موضع اسم (ان) ، ومن أدلتهم أيضا مثلنا موضوع الحديث (انك وزيد ذاهبان) • وقد تأول البصريون أدلة الكوفييين تلك ، وأبطلوا مذهبهم (٨٩) •

والذى نميل اليه فى هذه المسألة ، هو رأى الكوفييين ، وذلك لبقوة أدلتهم المتمثلة فى القرآن الكريم ، فلغة القرآن ينبغى أن تكون هى المقياس الأول فى تقنين القواعد والأحكام ، وأيضا أدلتهم الأخرى من الشعر وأقوال العرب الموثوق بعربيتهم • وأيضا نميل الى رأى الكوفييين ، لأن ما تأوله سيوييه والبصريون فى مثل هذه الشواهد التى استدلت بها الكوفييون ، من التأويلات والتخرجات البعيدة المتمثلة فى (التقديم والتأخير) ، فيه تكلف مرهق أملاهم عليهم اعتدادهم بفكرة العامل • والحق أن المره ليعجب فى هذه التأويلات لأفصح كلام عربى ، واذا كان الأصل هو عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ، وهو ممكن فى هذه الشواهد التى استدلت بها الكوفييون ، فما المانع أن يكون هو الأولى • ولماذا نصيقي واسعا فنحرم المتكلم فى التعبير من أن يختار فى الاسم المعطوف على الاسم المنصوب بعد (ان) ، قبل تمام الخبر ، بين النص بجر الرفع ، بناء على الاستعمال اللغوى ، فى أفصح مصادره ، كما ظهر لنا فى أدلة الكوفييين ؟ •

(٨٧) من الآية ٦٩ من سورة المائدة •

(٨٨) من الآية ٥٦ من سورة الأحزاب ، وقراءة الرفع قرأ بها ابن

عباس وعبد الوارث عن أبى عمرو • انظر البحر المحيد ٢٤٨/٧ •

وبعد هذا العرض نبعض أمثلة النحويين من الكلام النثرى ،
 يتبين لنا ما يلي :

١ - ان الشاهد النثرى الذى استدل به النحاة ، يمثل جانباً مهماً فى تأصيل قوانين النحو وأحكامه ، بما يخدم لغة القرآن والحفاظ عليها ، سواء أكان هذا الدليل النثرى من كلام العرب أم من ابتكار النحويين وصناعاته ؟ مما قد يكون فى بعض الأحيان - المقصود به التقريب أو التمثيل •

٢ - ان توسع النحاة فى وجوه الاعراب - كما رأينا فى بعض النماذج التى عرضنا لها - وصولاً للمعانى وتفسيرها ، أمر استوجب منهم أن يفترضوا بعض الافتراضات والتقديرات ، ومن ثم ابتكروا بعض الأمثلة ، مما لم تتكلم به العرب ، وأشأروا لهذا فى مكانه ، والهدف من هذا كله عندهم هو خدمة اللغة بوضع الضوابط اللازمة لحفظها ، وقد كان لهم ما أرادوه •

٣ - ان جهد علماء النحو فى وضع وتقنين القواعد وتأصيل الأحكام ، فى سبيل خدمة لغة القرآن الكريم والحفاظ عليها ، بجهد عظيم ، وأثر رائع من آثار العقل العربى ، نفخر به ونعتز ، وهو جهد يستوجب منا الشناء الدائم على رجال هذا العلم ، وأن نذكرهم بالخير دائماً • ولعل مما يدعو للعجب أن بعض المشتغلين بتعليم علم النحو من أدياء التعصير والتحديث ، تناولوا بعض أمثلة النحويين واتخذوها مادة للسخرية من النحو والنحاة ، بل غمزوا بها النحو والنحاة بحجة لأنها لا تلائم عصرهم ، بغير حجة ، وقد حاول هذا البحث

المتواضع أن يثبت أهمية هذه الأمثلة وأصالتها ، وأن يبين دورها في
 تقنين القواعد وتأصيل الأحكام . فان كنت قد أحسنت فيما صنعت ،
 فهذا توفيق من المولى تعالى ، وغاية ما أرجوه ، وان كانت الأخرى
 فحسبى من الأجر أقله .

وأسأل المولى تعالى أن يجعل في أبصارنا وأبصار الذين يسخرون
 من أمثلة النحويين ، نورا نبصر به الحق ، وأن ينشع بهذا البحث
 المتواضع ، الذي لا أبرئ فيه نفسى من الخطأ والزلل . وله الحمد
 أولا وآخرآ .

مراجع البحث ومصادره

- القرآن الكريم
- أبو الحسين بن الطراوة وأثره فى النحو د/ محمد ابراهيم البنا - دار الاعتصام ط/ أولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- آراء فى الضمير العائد / د/ خليل عمارة - دار البشير بالأردن ط/ أولى ١٤٠٩هـ
- الارتشاف لأبى حيان - ت/ مصطفى النماس - مطبعة المدنى بالقاهرة - ط/ أولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ت/ طه عبد الرؤوف - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م
- اصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى ت/ سعيد عبد الكريم دار الرشيد ببغداد ١٩٨٠م
- الأصول فى النحو لابن السراج ت/ عبد الحسين الفتلى - مطبعة النعمان - بالنجف ١٩٧٣م
- الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى - مطبعة التقدم بمصر (من دون)
- الاقتراح فى علم النحو للسيوطى ت/ أحمد محمد قاسم ط/ أوامى - مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م
- أمالى بن الشجرى - دار المعرفة ببيروت (من دون)
- الانصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ت/ محمد محى الدين عبد الحميد - القاهرة (من دون)
- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك / لابن هشام الأنصارى - منشورات المكتبة المعصرية ببيروت (من دون)

- الايضاح العضدي لأبى على الفارسي ت/ حسن شاذلي فرهود
 مطبعة دار التأليف بمصر ط/ أولى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م •
- الايضاح فى عل النحو للزجاجي ت/ د. مازن المبارك - دار
 النفائس ببيروت ط/ ثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م •
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسي - مطبعة السعادة بمصر
 • ١٣٨٨ هـ
- البسيط فى شرح الجهل لابن أبى الربيع ت. د/ عياد الثبيتي •
 التبصرة والتذكرة للصيمري ت. د/ فتحي أحمد مصطفى ط. أولى
 - منشورات مركز البحث بجامعة أم القرى - دار الفكر بدمشق ١٤٠٢ هـ
 - ١٩٨٢ م •
- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) دار الجيل (من دون) •
 تفسير الطبري (جامع البيان) الحلبي بالقاهرة ط. الثالثة ١٣٨٨ هـ
 - ١٩٦٨ م •
- تفسير القاسمي (محاسن التأويل) دار الفكر ببيروت ط. ثانية ()
 • ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م •
- تفسير المراغي - مطبعة الحلبي بالقاهرة ط. ثانية ١٣٧٣ هـ -
 • ١٩٥٣ م •
- تهذيب اللغة للأزهري ت/ جماعة من العلماء - الهيئة العامة
 للتأليف والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م •
- الجمال فى النحو للزجاجي ت/ ابن أبى شيب - ط. ثانية مطبعة
 كانسلسيل بباريس ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م •
- الجنى الدائى فى حروف المعانى ت. د/ فخر الدين قباوة -
 المكتبة العربية بحلب ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م •

خزانة الأدب البغدادي ت/ عبد السلام هارون - دار الكتاب
العربي للطباعة - القاهرة مكتبة الخانجي ١٣٨٧ - ١٩٦٧م .

الخصائص لابن جني ت/ محمد علي النجار - دار الهدى
ببيروت ط٠ ثمانية (من دون)

الدرر اللوامع على همع اللوامع للشنقيطي - دار المعرفة ببيروت
(من دون) .

ديوان أبي تمام ت/ محمد عبده عزام - دار المعارف بمصر
ط٠ ثالثة ١٩٧٦م .

ديوان أبي نواس - دار صادر ببيروت (من دون) .
ديوان البحترى ت/ حسن كامل - دار المعارف بمصر ط٠ ثمانية
١٩٧٣م .

ديوان الشريف الرضى - مؤسسة الأعلمی للمطبوعات ببيروت
(من دون) .

ديوان عبید الله بن قيس الرقيات ت/ د٠ محمد ابراهيم البنا -
دار الاعتصام - ط٠ أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

ديوان الفرزدق - دار صادر بيروت ت/ كرم البستاني ١٤٠٢هـ
- ١٩٨٢م .

الرد على النجاة لابن مضاء ت٠ د/ محمد ابراهيم البنا - دار
الاعتصام - ط٠ أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

سر صناعة الاعراب لابن جني ت/ مصطفى السقا وآخرين -
الحلبي بالقاهرة ط٠ أولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .

سفن النسائي / شرح السيوطي - دار الفكر ببيروت ط ٠ أولى
٠ ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - معه كتاب منحة أنجيليل -
دار التراث بالقاهرة ط ٠ العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
٠ شرح الأشموني بحاشية الصبان - الحلبي بالقاهرة (من دون)
٠ شرح التصريح لخالد الأزهرى - الحلبي بالقاهرة ، (من دون)
شرح الجمل لابن عصفور ت / د ٠ صاحب أبو جناح ط ٠ أولى - دار
الكتب بجامعة الموصل ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م

شرح الكافية في النحو للرضي - دار الكتب العلمية ببيروت
(من دون)

شرح المفصل لابن يعيش - عالم الكتب ببيروت (من دون)
٠ شذور الذهب لابن هشام ت / محمد محي الدين عبد الحميد
(من دون)

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك
ت / محمد فؤاد عبد الباقي - عالم الكتب ببيروت (من دون)

صحيح البخاري بشرح فتح الباري ت / عبد العزيز بن باز
ومحمد فؤاد عبد الباقي نشر وتوزيع دار الافتاء بالرياض (من دون)

٠ صحيح مسلم بشرح النووي - دار الفكر ببيروت (من دون)

ضياء المسالك الى أوضح المسالك لمحمد عبد العزيز النجار -
الفضالة بالقاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م

في أدلة النحو د / عفاف حسنين - دار نشر الثقافة بالقاهرة
ط ٠ أولى ١٩٧٧م

- الكتاب لسيويه ت / عبد السلام هارون - الهيئة المصرية العامة
للكتاب ط. ثانية ١٩٧٧م .
- كتاب السبع لابن مجاهد ت / د. شوقي ضيفه ط. ثانية دار
المعارف بمصر ١٩٨٠م .
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ت. د / محمود الطناحي -
مطبعة المدني بمصر ط / أولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨م .
- الكشاف للزمخشري - الحايي بالقاهرة ١٩٦٦م .
- لسان العرب لابن منظور - دار الفكر ببيروت (من دون) .
- اللمع في العربية لابن جني ت / فائز فارس - دار الثقافة بالكويت
(من دون) .
- مجاز القرآن لابن عبيدة / ت فؤاد سزكين - الخانجي بالقاهرة
ط. أولى ١٣٨١ هـ - ١٩٦٣م .
- مجالس ثعلب / ت عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر ط.
ثانية ١٩٦٩م .
- المدارس النحوية لشوقي ضيف - دار المعارف بمصر ١٩٦٨م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت / محمد كامل بركات
- دار الفكر بدمشق ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م و ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤م .
- مشكل اعراب القرآن لمكي القيسي ت / ياسين السواس - دار
المأمون ط. ثانية (من دون) .
- مشكلات النحو العربي وسبل علاجها د. محمد غالب عبد الرحمن
- ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م .

معاني القرآن للزجاج ت/ د. عبد الجليل شلبي - المكتبة
العصرية - بيروت ١٩٧٣ م.

معاني القرآن للأحفش ت/ د. فائز فارس ط. ثانية ١٤٠١ هـ -
١٩٨١ م.

معاني القرآن للفراء ت/ محمد علي النجار وآخرين - الدار
المصرية للتأليف بالقاهرة (من دون) .

معنى اللبيب لابن هشام ت/ د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله
- دار الفكر ط. الثانية (من دون) .

المقتضب للمبرد ت/ د. محمد عبد الخالق عزيمة - دار
التحرير بالقاهرة - منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٢
- (ج ١) ١٣٨٦ - (ج ٢/٣) و ١٣٨٨ - (ج ٤) .

المقرب لابن عصفور ت/ أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري ،
مطبعة العاني ببغداد ط/ أولى ١٣٩١ هـ .

الموطأ للإمام مالك ت/ محمد فؤاد عبد الباقي - دار احياء
التراث ببيروت (من دون) .

النحو الواغي لعباس حسن - دار المعارف بصرط. الرابعة
١٩٧٦ م.

النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي ببيروت
١٣٩٧ - ١٩٦٧ م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ت/ د. عبد العال
مسالم مكرم - دار البحوث العلمية بالكويت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

مقالته في معجمه في اللغة العربية